



تتشرف كلية الدراسات العليا وكلية إدارة الأعمال والاقتصاد بدعوتكم لحضور

### مناقشة أطروحة دكتوراه في إدارة الأعمال

#### العنوان

دور الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وانعكاساتها على التدفقات التجارية والاستثمارية

#### للطالب

فهد عبيد محمد التفاف

#### المشرف

د. فرناندو زانيليا، قسم إدارة الأعمال  
كلية الإدارة والاقتصاد

#### المكان والزمان

12:00 ظهراً

الخميس، 25 أبريل 2019

غرفة 2021، مبنى H3

#### الملخص

يشار إلى الدبلوماسية الاقتصادية على أنها العملية والطريقة التي تسعى بها البلدان للتعامل مع البلدان الأخرى لتحقيق أقصى قدر ممكن من مكاسبها الوطنية في مجموعة متنوعة من المجالات. عبر القيام بذلك تسعى تلك الدول للحصول على ميزة مقارنة تجاه الدول التي لا تستخدم مثل هذه الأدوات أو الممارسات. في رسالتي هذه، بحثت دور الدبلوماسية الاقتصادية في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وتأثيرها على تدفقات التجارة والاستثمار لمدة 18 سنة من عام 1999 حتى عام 2016. حيث أن الأهداف الرئيسية هي تقييم كفاءة وفعالية أدوات دبلوماسية اقتصادية مثل فتح بعثات أو زيادة عدد البعثات القائمة، بالإضافة إلى إبرام اتفاقيات اقتصادية ثنائية، في تحقيق النتائج المرجوة على التجارة والاستثمار، وكذلك على المستوى السياسي الثنائي ومتعدد الأطراف لدولة الإمارات العربية المتحدة. وعلاوة على ذلك، قمت بدراسة العلاقة المتبادلة بين النتائج المرغوبة في التجارة والاستثمار والاتفاقيات سواء الثنائية أو اتفاقيات التجارة الحرة الموقعة على المستوى المتعدد الأطراف من خلال دول مجلس التعاون الخليجي وتأثيرها على تدفق التجارة والاستثمارات مع جميع القارات حول العالم. استخدمت في رسالتي منهجية بحث تشتمل على مقارنة كمية تؤدي إلى اختبار كل فرضية والوصول إلى نتيجة. حيث طورت نموذجاً سببياً للتجارة والاستثمار لدولة الإمارات العربية المتحدة لتحليل السياسات وفقاً لنظرية الجاذبية المعممة (GGT) قياساً على الدراسات والنظريات والمقالات الأكاديمية السابقة التي تمت مناقشتها في فصل المنهجيات والمتغيرات المستخدمة، حيث تشير النظريات الأكاديمية إلى أن تلك المنهجية تم استخدامها أيضاً واختبارها من قبل مؤلفي مقالات أكاديمية مختلفة في مجال تقييم محددات التجارة والاستثمار وكذلك مقالات أدوات الدبلوماسية الاقتصادية. ونتيجة لذلك، قمت بتطوير نموذجين جديدين لزيادة كل من التجارة والاستثمار لاختبار كفاءة وفعالية كل متغير وهما أدوات الدبلوماسية الاقتصادية وسمات البلدان لتحديد تأثيرها على تدفق التجارة والاستثمار. تم استخدام كلا النموذجين لدراسة تأثير الثوابت الاقتصادية على متغير إجمالي التجارة والاستثمارات. تتم مناقشة نتائج وتوصيات الأطروحة بطريقة توفر لصانعي القرار المعلومات المطلوبة عند اتخاذ القرارات للتوقيع على اتفاقية ثنائية أو متعددة الأطراف، واتخاذ قرار بشأن فتح سفارة أو قنصلية، وحتى القيام بتحليل المخاطر من قبل التجار والمستثمرين لتقييم جدوى القيام بالتجارة أو الاستثمارات في مناطق مختلفة من العالم. في الختام ومن خلال النتائج التي توصلت إليها في رسالتي هذه، تميل البلدان ذات الدخل المرتفع إلى زيادة تدفق التجارة والاستثمار مع دولة الإمارات، وقد أظهر معظمها تأثيراً إيجابياً لوجود السفارات والقنصليات والتوقيع على اتفاقيات معها، وهذا تأكيد آخر لدور الدبلوماسية الاقتصادية في تعزيز التدفقات التجارية والاستثمارية، كما يضيف تحليلي عنصراً جديداً في تلك المناقشة، ألا وهو الحاجة إلى إنشاء سفارات أجنبية من هذه المناطق في دولة الإمارات العربية المتحدة عبر إقامة علاقات. سياسية تولد الثقة كعامل محفز مهم للتجارة والاستثمار.

كلمات البحث الرئيسية: السياسة الخارجية، البعثات الدبلوماسية، الملحقية التجارية، الدبلوماسية الاقتصادية، التعاون الدولي، المساعدات الخارجية، الاستثمار الخارجي المباشر، دولة الإمارات.